



تعميم رقم (١) لسنة ٢٠٠٩
بشأن الحصول على الموافقة المسبقة من وزارة المالية قبل الشروع في إجراءات
طرح المناقصة

بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ١-٢٠٠٤ بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٨ حول السياسات والإجراءات المقترحة لتخفيض المصروفات، والذي قضى بوجوب حصول الوزارات والجهات الحكومية على الموافقة المسبقة من وزارة المالية قبل طرح مناقصات المشتريات من ميزانية المصروفات المتكررة، وميزانية مصروفات المشاريع قيد التنفيذ والمشاريع الجديدة.

وعلى التعميم الصادر من وزارة المالية رقم ٩٩/١/١٣٨-٢٠٠٩/١/١ بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٩ بشأن الضوابط والقواعد المالية والذي قضى بعدم تمرير وزارة المالية لأية مدفوعات لمصروفات تم الالتزام بها ما لم تتوافق وتلك الضوابط.

فإن مجلس المناقصات يسترعي نظر كافة الجهات المشتريّة الخاضعة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية إلى الآتي:

١- على الجهات المشتريّة أن تقدم إلى مجلس المناقصات تأكيداً كتابياً بحصولها على الموافقة المسبقة من وزارة المالية على جميع عقود الشراء والمشاريع تحت التنفيذ والمشاريع الجديدة قبل البدء في إجراءات الشراء أو الطرح، وذلك على النحو التالي:

أ- في حالة الشراء بأسلوب المناقصة العامة، ترفق الجهة المشتريّة التأكيد الكتابي مع صيغة الإعلان المعدة للنشر والمرسلة إلى المجلس بغرض مراجعتها.

ب- في حالات الشراء بأسلوب المناقصة المحدودة وغيرها من أساليب الشراء الأخرى المنصوص عليها في قانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية، ترفق الجهة المشتريّة التأكيد الكتابي من وزارة المالية مع طلب الموافقة على الطرح المرسل إلى المجلس.

ج- في حالات تجديد أو تمديد العقود وحالات الأوامر التغييرية ترفق الجهة المشتريّة التأكيد الكتابي مع الطلبات المقدمة إلى المجلس بشأنها.

٢- سوف لن يتم استلام أي عطاء أو فتح أية مناقصة أو إرسالها أو الموافقة على أي إجراء من إجراءات المناقصة أو الشراء ما لم تتضمن الموافقة المسبقة من وزارة المالية على توافر الاعتمادات المالية اللازمة.

٣- يرجى من جميع الجهات المشتريّة الخاضعة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية الحرص على إرفاق التأكيد الكتابي من وزارة المالية وفق الآلية الموضحة بالفقرة رقم (١) من هذا التعميم تفادياً للتأخير في إجراءات مناقصاتها والذي قد ينعجم عن عدم إرفاق هذا التأكيد الكتابي.

والله الموفق،

عبدالحسين بن علي ميرزا
الدكتور عبدالحسين بن علي ميرزا
رئيس مجلس المناقصات

١ ربيع الأول ١٤٣٠ هـ
الموافق: ٢٦ فبراير ٢٠٠٩ م